



المملكة العربية السعودية

التقرير الاقتصادي الربعي

الربع
الثاني
2025

01	<u>ملخص تنفيذي</u>	3
----	--------------------	---

02	الفصل الأول: الاقتصاد العالمي	
----	--------------------------------------	--

5	<u>النمو الاقتصادي العالمي</u>	
6	<u>التضخم الاقتصادي العالمي</u>	
7	<u>المخاطر الاقتصادية</u>	

03	الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي	
----	---------------------------------------	--

10	<u>الناتج المحلي الإجمالي</u>	
11	<u>مؤشر الإنتاج الصناعي</u>	
12	<u>مؤشر مديري المشتريات</u>	
13	<u>التجارة الخارجية</u>	
15	<u>الأسعار</u>	
16	<u>العقارات</u>	
18	<u>نقاط البيع والسحوبات النقدية</u>	
19	<u>المالية العامة</u>	
21	<u>الأداء النقدي</u>	
23	<u>سوق العمل</u>	



ملخص تنفيذي

من المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي العالمي نموًا بنسبة 2.8% في كل من عامي 2025 و2026م، متراجعًا من 3.3% في عام 2024م. ومن المتوقع تراجع التضخم إلى 4.2% في عام 2025م و3.6% في عام 2026م، مدعومًا بتحسين الأوضاع المالية واستقرار الرسوم الجمركية وضعف الدولار. ومع ذلك، تظل مخاطر تصعيد الرسوم الجمركية واشتداد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وأوكرانيا تهدد جانب العرض العالمي وترفع أسعار السلع الأساسية. في المقابل، يمكن للاتفاقيات التجارية الشاملة، خاصة في مجالات الخدمات الرقمية والاستثمار الأجنبي، أن تعزز الإنتاجية ومرونة الاقتصاد العالمي، وتفتح الباب أمام إصلاحات هيكلية ضرورية لمواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نموًا إيجابيًا للربع الخامس على التوالي، مسجلًا ارتفاعًا بنسبة 3.9% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2025م. وبشكل رئيسي، يُعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.6% على أساس سنوي، في إطار جهود المملكة لتنويع الاقتصاد. ومن بين أهم هذه الأنشطة، برز قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والذي ساهم بدوره بنسبة 11.8% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، محققًا نموًا سنويًا بنسبة 6.6%.

ومع استمرار السياسات المالية الهادفة لتحقيق رؤية السعودية 2030 الطموحة، ارتفعت الإيرادات غير النفطية للدولة بنسبة 6.6% على أساس سنوي لتبلغ 149.9 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2025م، في المقابل انخفضت المصروفات العامة للدولة بنسبة 8.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ 336.1 مليار ريال، وبلغت الإيرادات العامة 301.6 مليار ريال وسجلت الميزانية العامة للمملكة عجزًا ماليًا قدره 34.5 مليار ريال، ولا يعتبر هذا العجز مقلقًا مع توجه الدولة لزيادة الإنفاق على المشروعات التنموية الكبرى.

وفيما يخص المؤشرات النقدية، سجل إجمالي عرض النقود (ن3) في المملكة ارتفاعًا بنحو 7.6% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2025م ليبلغ 3,120 مليار ريال. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة المطلوبات على القطاع الخاص. وساهم انخفاض أسعار الفائدة في توسع المعروض النقدي (ن3)، وارتفاع المطلوبات بين البنوك سنويًا، وبلغ سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) 5.42%.

حقق متوسط مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الثاني لعام 2025م ارتفاعًا بلغ 3.9% على أساس سنوي (حسب تصنيف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية)، مدعومًا بارتفاع الأنشطة النفطية والتي ارتفعت بنسبة 3.1%، وكذلك الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.8%، وحقق نشاط الصناعات التحويلية أداءً متميزًا في الربع الثاني من عام 2025م، حيث ارتفع بنسبة 5.2%، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

شهد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في الربع الثاني لعام 2025م أداءً إيجابيًا ليلبلغ 56.2 نقطة، بأقل حدة عن متوسط الربع الأول من العام الحالي، والبالغ 59.0 نقطة، حيث ظل المؤشر في منطقة التوسع بدعم من تحسن الطلب المحلي خاصة بالربع الثاني الذي تزامن مع موسم الحج 1446هـ. أما على مستوى الأداء الشهري فقد تسارع أداء مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي خلال شهر يونيو 2025م بعد تباطئه في الأشهر الثلاثة الماضية، ليسجل توسعًا بلغ 57.2 نقطة وارتفعت درجة الثقة في الإنتاج المستقبلي إلى أعلى مستوى لها في عامين، وعلى مستوى أداء مؤشر مديري المشتريات لدول مجموعة العشرين حققت المملكة المرتبة الثانية بين دول المجموعة من حيث أداء مؤشر مديري المشتريات لشهر يونيو من عام 2025م.

بلغ معدل البطالة بين السعوديين في الربع الثاني من عام 2025م 6.8% مقارنة بـ 7.1% في الربع المماثل من عام 2024م. يعزى هذا التراجع إلى انخفاض معدل البطالة بين الإناث بمقدار 1.5 نقطة مئوية، على الرغم من تراجع معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديين بمقدار 1.5 نقطة مئوية على أساس سنوي، ليصل إلى 49.2% في الربع الثاني من عام 2025م.

وفي مجال التجارة الخارجية، واصلت المملكة تسجيل فائض في ميزانها التجاري خلال الربع الثاني من عام 2025م، غير أن حجم الفائض تراجع بنسبة 56% ليلبلغ نحو 38 مليار ريال، مقارنة بـ 87 مليار ريال في الفترة المماثلة من عام 2024م. ويعود هذا التراجع أساسًا إلى انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 7% لتسجل 274 مليار ريال، بالتوازي مع ارتفاع الواردات بنسبة 13% لتصل إلى 236 مليار ريال، الأمر الذي قلّص حجم الفائض رغم بقائه في المنطقة الإيجابية.

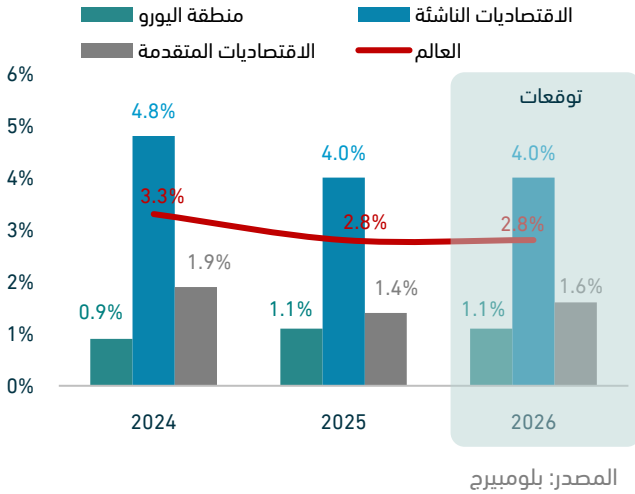


الفصل الأول الاقتصاد العالمي

النمو الاقتصادي العالمي

تسارع النمو في بعض المناطق مع استمرار تأثيرات التعريفات الجمركية وحالة عدم اليقين

الشكل (2): معدل نمو الاقتصاد العالمي السنوي (نسبة مئوية)



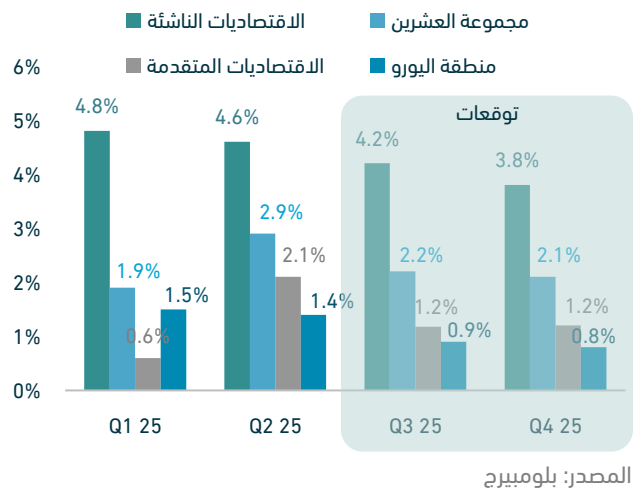
وتشير توقعات بلومبيرج إلى أن **الاقتمادات المتقدمة** ستنمو بنسبة 1.4% في عام 2025م و1.6% في عام 2026م. وفي **الولايات المتحدة**، يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد بنسبة 1.9% في عام 2025م، مدعوماً باستقرار الرسوم الجمركية عند مستويات أقل من تلك التي وردت في تقرير أبريل 2025م، إلى جانب تحسن الأوضاع المالية.

وبحسب بلومبيرج، سينمو اقتصاد **منطقة اليورو** بنسبة 1.1% في عام 2025م، وبالنسبة ذاتها في عام 2026م، مدفوعاً بالأثر الإيجابي لعدد من العوامل، من بينها الأداء القوي لإيرلندا خلال الربع الأول، خصوصاً في صادرات الأدوية إلى الولايات المتحدة وافتتاح مصانع جديدة. كما يعكس هذا التحسن عوامل أوسع مثل زيادة الاستثمارات، تحسن سوق العمل، تعافي السياحة في دول مثل فرنسا وإسبانيا، تراجع تقلبات الأسواق المالية، واستمرار السياسات التحفيزية، خاصة في ألمانيا، إلى جانب التفاهات التجارية لأوروبا مع الولايات المتحدة.

أما **الاقتمادات الناشئة** **والنامية** فمن المتوقع أن يستقر معدل النمو عند 4.0% في كلا العامين 2025م و2026م، وفقاً لبلومبيرج. وفي الصين، تم رفع توقعات النمو لعام 2025م بمقدار 0.8 نقطة مئوية إلى 4.8% نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي خلال النصف الأول من العام، رغم أن مستويات التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة والصين لا تزال مرتفعة مقارنة بالماضي، حتى مع تراجعها عن النوايا الأولية المعلنة من الجانب الأمريكي. كما تم رفع توقعات النمو لعام 2026م بمقدار 0.2 نقطة مئوية لتصل إلى 4.2%، مدعومة بانخفاض فعلي في معدلات الرسوم الجمركية، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

وفي **الهند**، يُتوقع أن يصل النمو إلى 6.4% في كلا العامين 2025م و2026م، وهو أقل من التوقعات، وذلك نتيجة فرض رسوم جمركية جديدة. وفي **الشرق الأوسط وأسيا الوسطى**، يُتوقع تسارع النمو بشكل طفيف من 3.4% إلى 3.5%. أما في **إفريقيا جنوب الصحراء**، فيرجح بقاء النمو مستقرًا عند 4.0% في 2025م، قبل أن يرتفع إلى 4.3% في 2026م. وفي المقابل، يشهد النمو في **أمريكا اللاتينية والكاريبي** تباطؤاً إلى 2.2% في 2025م، يتبعه تعافٍ إلى 2.4% في 2026م. وبالنسبة **لأوروبا الصاعدة والنامية**، يُتوقع تراجع النمو إلى 1.8% في 2025م، مع تحسن طفيف إلى 2.2% في 2026م، وذلك وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي.

الشكل (1): معدل نمو الاقتصاد العالمي الربعي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



لزال أوجاء عدم اليقين الاقتصادي والمواجهات التجارية والتحديات الجيوسياسية تخيم على أداء الاقتصاد العالمي في عام 2025م، مع تفاوت فرص وإمكانات النمو في العديد من البلدان. وقد بدت تلك المخاطر في أوجها مع بداية العام، وخاصة مع تصعيد قضايا الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة ودول العالم. ومع مرور الوقت، بدأت توقعات النمو تميل إلى التفاؤل نسبياً، خاصة مع الوصول لبعض الاتفاقات والتفاهات التجارية بين الاقتصادات الكبرى، ومع الحديث عن إمكانية تسوية سلمية لمشكلات سياسية في المستقبل القريب.

وعكست بعض الجهات الاقتصادية مثل بلومبيرج، هذا التفاؤل الحذر في توقعاتها للنمو العالمي في عام 2025م، حيث أشارت متوسطات تقديراتها المجمعة إلى تسجيل معدل النمو الاقتصادي العالمي 2.8% في العام، بزيادة قدرها 0.2 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أبريل 2025م، مع استقرار المعدل في عام 2026م. وتعكس التوقعات إمكانية أن يشهد الاقتصاد العالمي تعافياً تدريجياً خلال العامين القادمين رغم التحديات، مدعوماً بتحسين الطلب وتراجع الضغوط التضخمية، إلى جانب مرونة بعض الاقتصادات الكبرى في مواجهة تلك التحديات.

وامتد هذا التفاؤل النسبي إلى مؤشرات أخرى بخلاف النمو الاقتصادي، فحركة التجارة العالمية من المتوقع أن تشهد ارتفاعاً بمقدار 0.9 نقطة مئوية في عام 2025م، وإن كان ذلك يرجع لأثر مؤقت تسببت فيه حرب الرسوم التجارية نفسها، حيث من المتوقع أن يكون هناك تسارعاً مؤقتاً في التدفقات التجارية تحسباً لاحتمالات إعادة فرض رسوم جمركية مرتفعة على بعض الواردات، لا سيما من الصين، في ظل تصاعد التوترات التجارية والتصريحات التي تتحدث عن فرض رفع الرسوم في المستقبل. وهذا الزخم الذي ستشهده حركة التجارة سيجتاز في عام 2026م وفقاً لبلومبيرج، والتي خفضت من توقعاتها للعام القادم بمقدار 0.6 نقطة مئوية، مع تراجع النشاط التجاري في أواخر عام 2025م وامتداده للعام المقبل.

التفاؤل النسبي انعكس كذلك على الأداء المالي العالمي، فبرغم استمرار حالة عدم اليقين ومخاطر التصعيد التجاري وغموضها في الكثير من الأوقات، بدأ الأداء المالي العالمي بالتحسن منذ الربع الثاني من عام 2025م، حيث ارتفعت أسعار الأسهم خلال الربع، وتراجعت فروق الائتمان وتقلبات السوق مقارنة بذروتها في 2024م، بينما يُتوقع أن تسهم الحزم المالية في الاقتصادات ذات الفوائض في تقليص الاختلالات العالمية على المدى المتوسط.

وعلى الرغم من ذلك التفاؤل النسبي بتحسن أداء الاقتصاد العالمي تدريجياً، فإنه لا يجب الإفراط فيه، حيث أن آثار التعريفات الجمركية لم تظهر بالكامل بعد، وبدأت بعض الاقتصادات مثل اليابان والاتحاد الأوروبي وكندا تشهد ملامح تباطؤ، وقد تؤدي أي زيادات كبيرة في الرسوم إلى تقويض ثقة المستثمرين ورفع تقلبات الأسواق وخاصة مع تراجع الدولار الأمريكي الذي سيُفاقم من أثر التعريفات الجمركية.

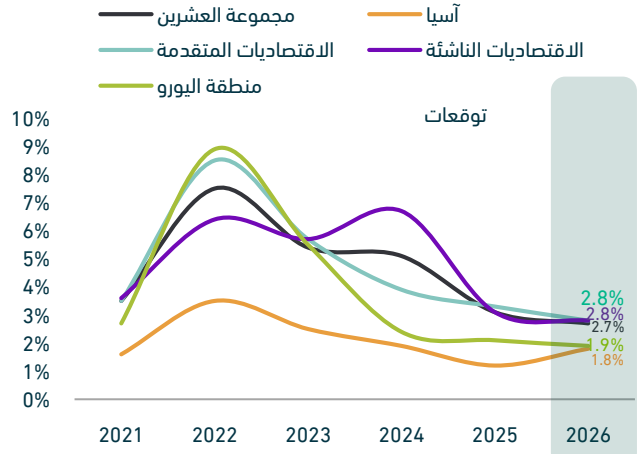


التضخم العالمي

تراجع التضخم وتباين السياسات النقدية وسط تقلبات أسواق الطاقة

الشكل (3): معدلات التضخم العام

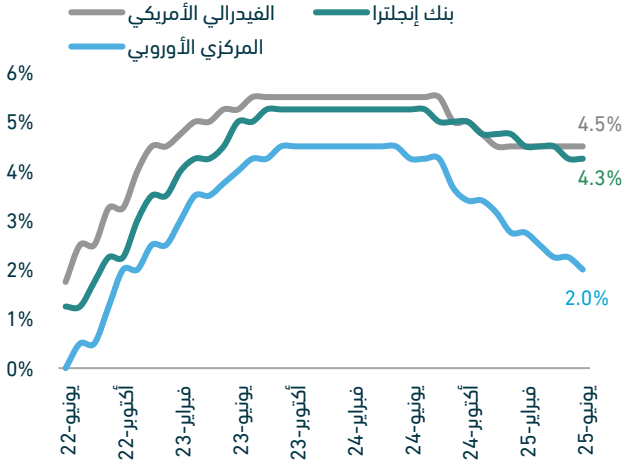
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: بلومبيرج

الشكل (4): معدلات الفائدة

(نسبة مئوية)



المصدر: بلومبيرج

سياسات تحفيزية مالية خلال الفترة القادمة، لتعزيز النمو الاقتصادي، لا سيما في الولايات المتحدة التي تسعى لدعم تعافها الاقتصادي وسط تحديات السوق العالمية.

ومع التفاؤل الحذر بإمكانية تغلب الاقتصاد العالمي تدريجياً على التحديات، يبدو التضخم العالمي متمسكاً بمساره الهبوطي، حيث تشير التوقعات إلى استمرار تراجعته التدريجي، ليصل إلى 4.2% في عام 2025م، ثم إلى 3.6% في عام 2026م، وفقاً لتقديرات يوليو لصندوق النقد الدولي لعام 2025م. ويُعزى هذا الانخفاض إلى ضعف الطلب العالمي وتراجع أسعار الطاقة منذ بداية العام، مع وجود تباين واضح في مسار التضخم بين الدول.

ورغم التراجع، لا تزال معدلات التضخم عالمياً أعلى من المستويات المستهدفة في عدد من الاقتصادات، وهو الأمر الذي تتعامل معه الحكومات بحذر في إدارة سياساتها الاقتصادية والنقدية.

وفي الولايات المتحدة، من المنتظر أن ينعكس تأثير التعريفات الجمركية تدريجياً على الأسعار، نظراً لتحمل المستهلك النهائي العبء الأكبر، ما يؤدي إلى استمرار التضخم فوق المستوى المستهدف البالغ 2%. أما في منطقة اليورو، فيبدو التضخم أقل حدة، مدعوماً بقوة العملة الأوروبية والسياسات المالية المؤقتة. وفي الصين، زُفعت توقعات التضخم الأساسي إلى 0.5% و0.8% في كل من عامي 2025م و2026م على التوالي، حسب صندوق النقد الدولي.

التضخم المتراجع سيؤثر على مسار أسعار الطاقة عالمياً في عام 2025م، فيحسب صندوق النقد الدولي، تشير التوقعات إلى وجود حالة من التوازن بين التحديات الجيوسياسية والعوامل الأساسية في السوق. فقد توقع الصندوق تراجع أسعار سلع الطاقة الأساسية بنحو 7% في عام 2025م، وكانت أسعار النفط قد ارتفعت مؤقتاً نتيجة التوترات بين إيران وإسرائيل في يونيو، مدفوعة بخواف الأسواق من تصاعد المخاطر الجيوسياسية، وليس بسبب اضطرابات فعلية في الإمدادات، إلا أن هذا الارتفاع تلاشى مع عودة العوامل الأساسية، مثل وفرة الإمدادات من "أوبك+" وخارجها وتباطؤ الطلب. أما أسعار الغاز الطبيعي، فبقيت مستقرة نسبياً وسط توقعات بانخفاض الطلب، وتخفيف قواعد تخزين الغاز في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب زيادة مرتقبة في إمدادات الغاز المسال على المدى المتوسط.

وفي ضوء التراجع المتوقع في معدلات التضخم وأسعار الطاقة خلال عام 2025م، تشير بعض التوقعات من مؤسسات مالية دولية إلى احتمالية خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، خاصة بعد المراجعة السلبية لرقام سوق العمل في شهري مايو ويونيو. وفي المقابل، من المتوقع أن يظل سعر الفائدة

في منطقة اليورو ثابتاً، مع استمرار ارتفاعه التدريجي في اليابان. كما يُتوقع أن تلجأ الاقتصادات الكبرى، مثل الصين وألمانيا والولايات المتحدة، إلى اعتماد



آفاق الاقتصاد العالمي

مخاطر متزايدة وفرص لتحفيز النمو في عام 2025م

أولاً: مخاطر متزايدة

المشكلات المتعلقة بالرسوم الجمركية الأمريكية، بما في ذلك فرض تعريفات تصل إلى 50% على بعض السلع، سيُضعف النمو العالمي بنحو 0.2 نقطة مئوية في عام 2025م.

استمرار حالة عدم اليقين وتوترات السياسات التجارية قد تؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي والاستثمار، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على التصدير.

زيادة الرسوم الجمركية على قطاعات استراتيجية مثل الإلكترونيات والأدوية قد ترفع متوسط الرسوم المطبقة، مما يؤدي إلى أعباء أكبر على هذه القطاعات، ويخلق اختناقات في سلاسل الإمدادات، مما يضمن الأثر الاقتصادي المباشر وغير المباشر لهذه الإجراءات.

تصاعد التوترات الجيوسياسية، خصوصًا في الشرق الأوسط أو أوكرانيا، قد يؤدي إلى صدمات سلبية جديدة في جانب العرض العالمي، مع إمكانية تعطل طرق الشحن وسلاسل الإمداد، وزيادة في أسعار السلع الأساسية، خاصة إذا تضررت البنية التحتية. وهو أمر لم يحدث خلال التوترات التي شهدتها شهر يونيو بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وإيران، والتي اقتضت على تصعيد سياسي وإعلامي دون أن تتسبب في أضرار مباشرة للبنية التحتية أو تعطيل فعلي لسلاسل الإمداد.

النشاط الاقتصادي القوي في النصف الأول من العام بفعل التحفيز المسبق قد يجعل الاقتصادات أكثر عرضة لتأثير الصدمات السلبية في النصف الثاني، حيث يمكن أن تؤدي وفرة المخزونات إلى تراجع غير متوقع في طلبات الاستيراد، وتكبد الشركات خسائر بسبب تكاليف التخزين أو تقادم السلع المخزنة.

ارتفاع الدين العام العالمي يشكل خطرًا متزايدًا، حيث يفاقم ضغوط التمويل ويحد من قدرة الحكومات على تبني سياسات تحفيزية مستقبلية، مما يزيد من احتمالية حدوث أزمات مالية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي العالمي.

ثانياً: اتجاهات داعمة لتعزيز مرونة الاقتصاد العالمي

رغم المخاطر والتحديات الراهنة في البيئة الاقتصادية العالمية، تنبثق فرص إيجابية من خلال الاتفاقيات التجارية الشاملة، وخصوصًا تلك التي تركز على الخدمات الرقمية والاستثمار الأجنبي، ما يعزز الإنتاجية ويدعم المرونة الاقتصادية على المدى الطويل. وقد أتاح تدشين موجة جديدة من هذه الاتفاقيات تنفيذ إصلاحات هيكلية أعمق تشمل سوق العمل، وتسهيل التنقل، ورفع المهارات، وتبسيط اللوائح، وتعزيز المنافسة والابتكار، ما يعزز قدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة التحديات بكفاءة. ومن أبرز هذه الاتفاقيات: اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وهي أكبر اتفاقية تجارة حرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اتفاقية الشراكة في الاقتصاد الرقمي، التي تهدف إلى تنظيم التجارة الرقمية بين عدة دول. حيث تُشكل هذه الاتفاقيات ركائز مهمة لدعم التعافي والنمو المستدام، خصوصًا مع التركيز على تطوير القدرات البشرية والإنتاجية.



جدول (1): مؤشرات مختارة لدول مجموعة العشرين

دول مجموعة العشرين	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) الربع الثاني 2025م	معدل التضخم (%) يونيو 2025م	أسعار الفائدة الرسمية (%) يونيو 2025م	مؤشر الإنتاج الصناعي (%) يونيو 2025م ¹	مؤشر مديري المشتريات (نقطة) يونيو 2025م
الأرجنتين	6.3	39.4	29.0	9.4	-
أستراليا	1.8	1.9	3.85	-1.7	50.6
البرازيل	2.2	5.4	15.0	-1.3	48.3
كندا	-1.6	1.9	2.75	-	45.6
الصين	5.2	0.1	3.0	6.8	50.4
الاتحاد الأوروبي	1.5	2.0	2.15	0.7	49.5
فرنسا	0.8	1.0	2.15	1.7	48.1
ألمانيا	-0.2	2.0	2.15	-1.8	49.0
الهند	7.8	2.1	5.5	1.5	58.4
إندونيسيا	5.1	1.9	5.5	-2.84	46.9
إيطاليا	0.4	1.5	2.15	-0.7	48.4
اليابان	1.7	3.3	0.5	4.4	50.1
السعودية	3.9	2.3	5.0	7.9	57.2
المكسيك	0.0	4.3	8.0	-0.4	46.3
روسيا	1.1	9.4	20.0	1.9	47.5
جنوب إفريقيا	1.1	3.0	7.25	1.9	50.1
كوريا الجنوبية	0.6	2.2	2.5	1.6	48.7
تركيا	4.8	35.1	46.0	8.5	46.7
الولايات المتحدة	2.1	2.7	4.5	0.9	52.9
المملكة المتحدة	1.4	3.6	4.25	0.2	47.7

المصدر: بلومبيرغ، 2025م

¹ بيانات إندونيسيا حتى شهر مارس 2025م.



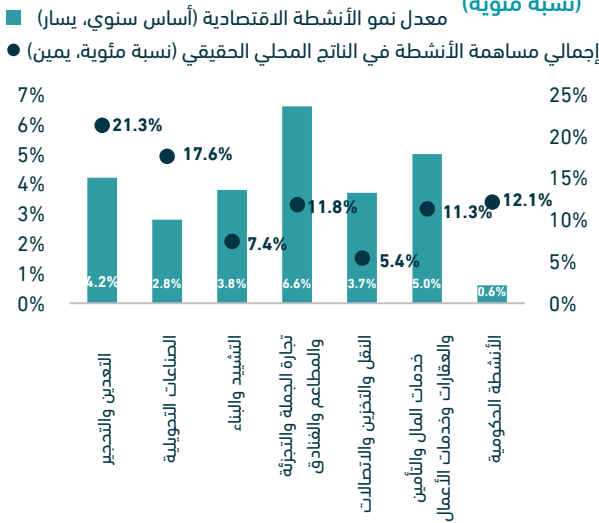
الفصل الثاني

الاقتصاد السعودي

الناتج المحلي الإجمالي

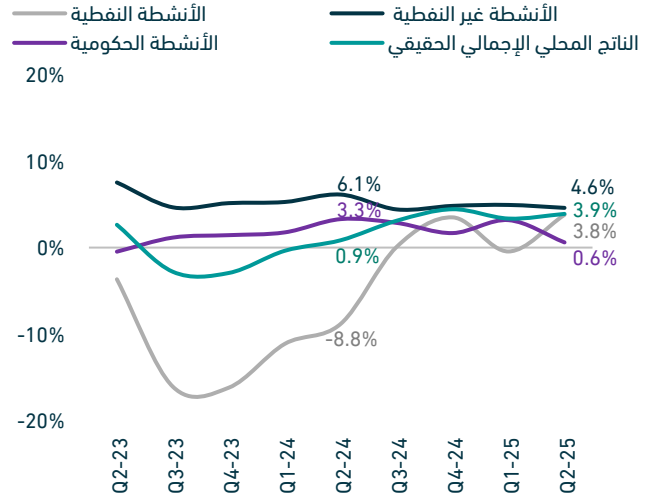
الأنشطة غير النفطية تقود النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثاني من عام 2025

الشكل (6): معدل النمو لأبرز الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثاني 2025 (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (5): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

نمت الأنشطة النفطية بنسبة 3.8% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2025م، حيث سجلت قفزة قوية بلغت 6.6% مقارنة بالربع الأول من نفس العام، وذلك نتيجة التراجع التدريجي لتخفيضات أوبك+ مما سمح بزيادة الإنتاج، إضافة إلى تحسن الطلب العالمي واستقرار الأسواق، بجانب تعافي النشاط الاقتصادي المحلي الذي عزز من أداء القطاع النفطي.

ارتفع نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 4.2% خلال الربع الثاني من عام 2025م، مدفوعاً بزيادة الإنتاج، وارتفاع التراخيص الاستثمارية إضافة إلى تحسن أداء الشركات الكبرى. وظل القطاع هو الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 21.3%. وبقيمة 252.8 مليار ريال. فيما سجلت الصناعات التحويلية ثاني أكبر مساهمة بـ 17.6%، وحقت نمواً سنوياً بلغ 2.8% خلال نفس الفترة وبقيمة 208.7 مليار ريال.

في حين سجلت الأنشطة الحكومية ثالث أكبر مساهمة بنسبة بلغت 12.1% من الناتج المحلي الإجمالي، بنمو سنوي بلغ 0.6% خلال الربع الثاني من عام 2025م، وبقيمة 144.2 مليار ريال.

ومن الملاحظ ارتفاع حصة الأنشطة غير النفطية في المملكة من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من عام 2025م لتصل إلى 55.9% مقارنة بـ 55.5% في الربع المماثل من العام الماضي، مسجلة 664.6 مليار ريال، ويعكس ذلك تسارع التحول الهيكلي في الاقتصاد السعودي في السنوات الأخيرة نحو الأنشطة غير النفطية. و أيضاً يؤكد هذا النمو نجاح السياسات التنموية في تعزيز الاستهلاك المحلي والسياحة والبنية التحتية، خاصة للمشاريع الكبرى، بما يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030.

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً إيجابياً للربع الخامس على التوالي، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 3.9% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2025م، وبشكل رئيسي، يعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.6% على أساس سنوي، في إطار جهود المملكة لتنويع الاقتصاد. ومن بين أهم هذه الأنشطة، برز قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والذي ساهم بدوره بنسبة 11.8% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، محققاً نمواً سنوياً بنسبة 6.6%.

ونلاحظ وجود عوامل إضافية ساهمت في دعم النمو الاقتصادي بشكل مؤثر خلال الربع الثاني من عام 2025م، من أبرزها تحسن الاستهلاك والاستثمار، فقد ارتفع الاستهلاك النهائي الخاص بنسبة 4.1% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2025م، كما سجل الاستثمار في إجمالي تكوين رأس المال غير الحكومي نمواً بنسبة 0.3%. كما ساهم ارتفاع صادرات المملكة من السلع والخدمات في دعم هذا النمو حيث ارتفعت بنسبة 3.6% على أساس سنوي.

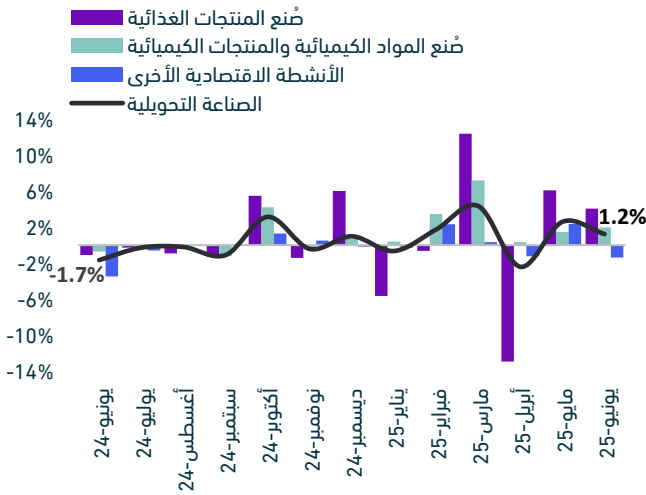
ويعكس استمرار مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في منطقة التوسع، الأداء الإيجابي للأنشطة غير النفطية والتي دعمت بدورها نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل متوسط المؤشر 56.2 نقطة خلال الربع الثاني من عام 2025م، مدفوعاً بتسارع وتيرة الإنتاج، وكان الطلب المحلي أحد المحركات الأساسية لهذا النمو، مما دفع الشركات في القطاع الخاص غير النفطي إلى زيادة التوظيف.



الإنتاج الصناعي

مؤشر الإنتاج الصناعي يواصل الصعود في الربع الثاني 2025م

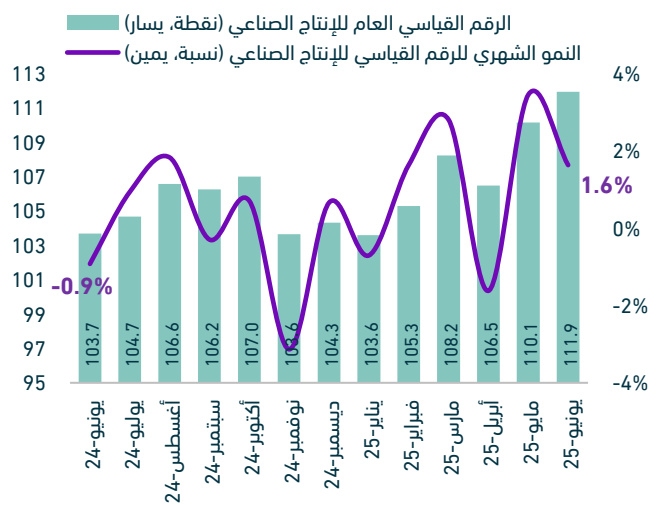
الشكل (8): النمو الشهري للرقم القياسي لأهم أقسام الصناعات التحويلية (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كما ارتفع متوسط مؤشر نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء في الربع الثاني من عام 2025م بنسبة 11.0% على أساس سنوي، وارتفع كذلك مؤشر نشاط إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها بنسبة 6.9% على أساس سنوي، مما يشير إلى التطور المستمر للبنية التحتية وإدارة مرافق الخدمات.

الشكل (7): النمو الشهري للرقم القياسي للإنتاج الصناعي (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

حقق متوسط مؤشر الإنتاج الصناعي في الربع الثاني من عام 2025م ارتفاعاً بنسبة 3.9% على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية.

حيث ارتفعت الأنشطة النفطية خلال الربع الثاني لعام 2025م بنسبة 3.1%، متأثرة بارتفاع نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 2.8%، وكذلك صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة بنسبة 4.5%، بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع متوسط الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.8% على أساس سنوي، ويعزى ذلك للأداء الإيجابي لنشاط الصناعات التحويلية والتي نمت بنسبة 5.2% في الربع الثاني من عام 2025م على أساس سنوي. وتعد صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى وصناعة المنتجات الغذائية الأكثر تأثيراً على مؤشر الصناعات التحويلية، ونلاحظ ارتفاع كل منهم خلال الربع الثاني لعام 2025م بنسبة 15.1% و 9.7% و 3.0% على التوالي بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

شهدت الصناعات التحويلية في المملكة خلال السنوات الأخيرة أداة إيجابية ملحوظاً، مدفوعاً برؤية السعودية 2030، التي جعلت تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط هدفاً استراتيجياً. فقد شهدت الصناعات التحويلية ارتفاعاً في معدلات الإنتاج وتوسعاً في الطاقة التصنيعية، ما انعكس في مكاسب استراتيجية عدة، من أبرزها: تعزيز تنويع الاقتصاد، وزيادة تنافسية الصادرات الوطنية، وتوطيد سلاسل الإمداد بما يعزز الأمن الصناعي والاقتصادي ويخفف من الاعتماد على الاستيراد. كما يساهم هذا النمو في خلق فرص عمل نوعية، حيث يتميز قطاع الصناعات التحويلية بكثافة التشغيل، ما يدعم استقطاب الكفاءات الوطنية وتطوير مهاراتها.

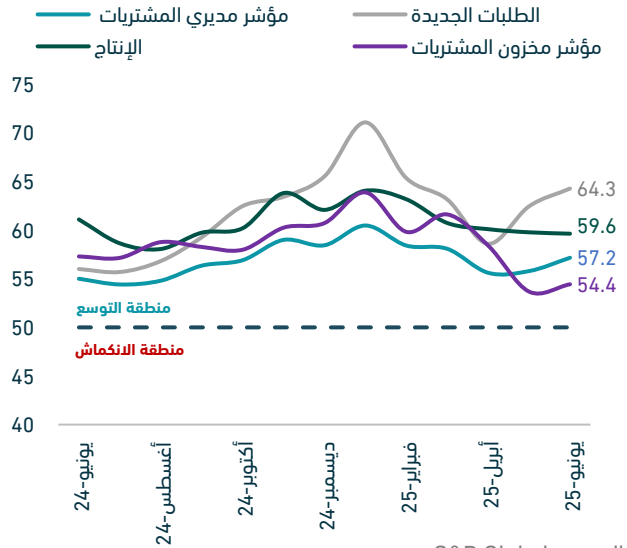
تُمثل الصناعات التحويلية المحرك الصناعي لرؤية السعودية 2030، حيث لا يعتبر أدائها الإيجابي مجرد مؤشر اقتصادي فحسب، بل يُعد ركيزة أساسية لبناء اقتصاد متنوع، قوي، وأكثر قدرة على مواجهة التحديات والصدمات.



مؤشر مديري المشتريات

استمرار توسع النشاط والأعمال في القطاع الخاص غير النفطي بالمملكة في الربع الثاني 2025م

الشكل (9): الأداء الشهري لمؤشر مديري المشتريات (نقطة)



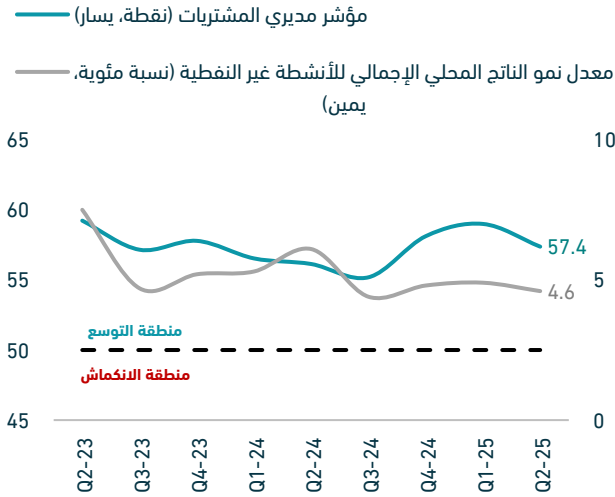
شهد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي أداءً إيجابياً في الربع الثاني من عام 2025م، حيث بلغ 56.2 نقطة. لكن الأداء جاء أقل من متوسط الربع الأول البالغ 59.0 نقطة. وبالرغم من التراجع الطفيف على المستوى الربعي، ظل المؤشر في منطقة التوسع (أعلى من 50 نقطة)، مدعوماً بنشاط إيجابي يتعلق بتحسين الطلب المحلي، والذي عززته جهود جذب العملاء والظروف الاقتصادية الإيجابية، خاصة خلال الربع الثاني الذي تزامن مع موسم الحج 1446هـ.

وعلى مستوى الأداء الشهري، تسارع أداء المؤشر في يونيو 2025م ليسجل 57.2 نقطة مقارنة بـ 55.8 نقطة في مايو، وذلك بعد ثلاثة أشهر من التباطؤ. ويُعزى هذا النمو أساساً إلى ارتفاع الطلبات الجديدة وقوة الطلب المحلي، بالرغم من تباطؤ نمو الطلبات الخارجية نتيجة تراجع الطلب في دول الخليج والتغيرات الجيوسياسية العالمية. ورغم مساهمة الطلب المحلي في تعزيز النشاط، شهد مؤشر الإنتاج بعض التباطؤ في النمو لكنه ظل عند مستويات مرتفعة.

أما على صعيد المشتريات، فقد سجلت الشركات زيادة ملحوظة في كمية المشتريات بواقع 3.5 نقطة في يونيو 2025م، وهي أسرع وتيرة للنمو منذ نحو عامين، مع سعي الشركات لزيادة مستلزمات الإنتاج. كما تسارع معدل التوظيف ليلبغ أعلى مستوياته منذ منتصف عام 2011م، مدفوعاً بزيادة الطلب على العمالة.

وقد أدى ارتفاع طلب الشركات لتعيين الكفاءات إلى زيادة تكاليف التوظيف بأسرع وتيرة منذ بدء المسح في عام 2009م. وبنفس الوقت، واجهت الشركات ضغطاً إضافياً نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات، باستثناء مدخلات قطاع البناء والتشييد التي شهدت تراجعاً. وانعكست هذه الضغوط على أسعار البيع التي عادت إلى النمو مجدداً في يونيو 2025م بعد دخولها منطقة الانكماش في الشهر السابق.

الشكل (10): المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات ومعدل نمو الأنشطة غير النفطية



ونلاحظ أن نمو مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي قد عزز درجة الثقة بالإنتاج المستقبلي، حيث وصلت هذه الثقة إلى أعلى مستوياتها في عامين، وأرجعت الشركات هذه النظرة الإيجابية إلى مرونة الاقتصاد المحلي، وقوة الطلب، وتحسن سلاسل الإمداد.

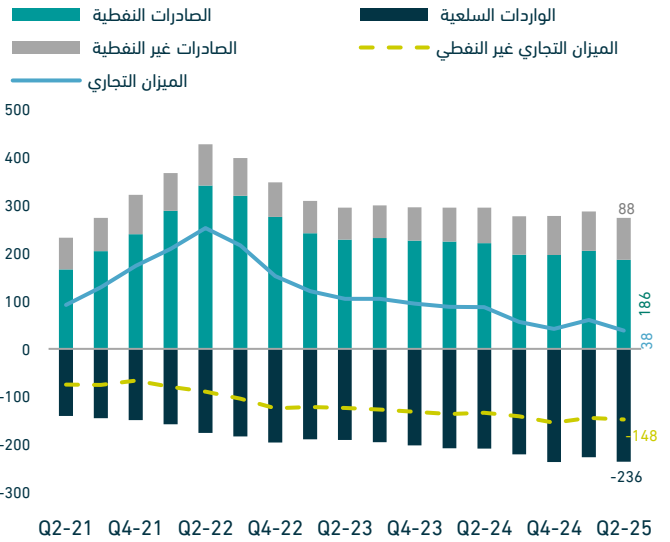
وعلى مستوى دول مجموعة العشرين، جاءت المملكة في المرتبة الثانية من حيث أداء مؤشر مديري المشتريات، مسجلة 57.2 نقطة في يونيو 2025م. وتعكس هذه المرتبة المتقدمة قوة الزخم في نمو الاقتصاد غير النفطي السعودي، واستمرار نجاح السياسات الاقتصادية في تعزيز الطلب المحلي، وخلق فرص للتوظيف وجذب الاستثمارات. وتعكس المرتبة المتقدمة أيضاً تنامي ثقة الشركات والمستثمرين بمتانة الاقتصاد السعودي واستدامة نموه بعيداً عن النفط.



التجارة الخارجية

تراجع فائض الميزان التجاري في الربع الثاني لعام 2025م

الشكل (11): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري (مليار ريال)



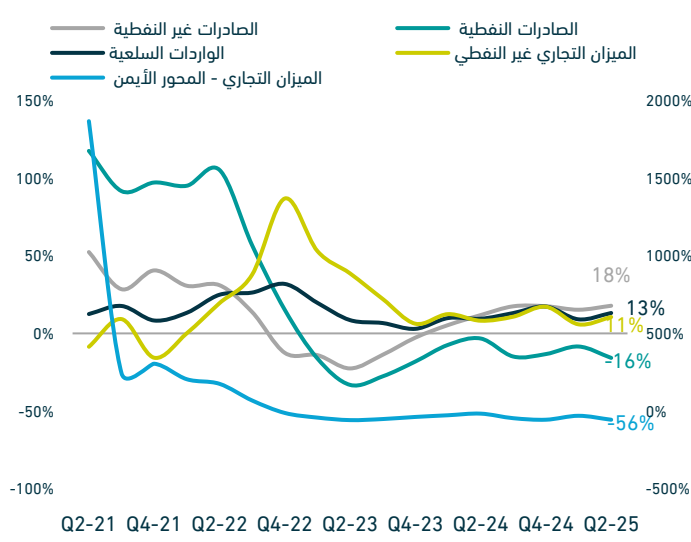
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شهد الميزان التجاري للمملكة تراجعاً حاداً خلال الربع الثاني من عام 2025م، حيث انخفض بنسبة 56% على أساس سنوي ليبلغ نحو 38 مليار ريال، مقارنة بـ 87 مليار ريال في الفترة نفسها من عام 2024م. ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 7% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق لتسجل 274 مليار ريال، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 13% على أساس سنوي لتصل إلى 236 مليار ريال.

سجلت الصادرات النفطية تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من عام 2025م، بانخفاض سنوي نسبته 16% لتبلغ نحو 186 مليار ريال، مقابل 221 مليار ريال في الفترة المماثلة من عام 2024م. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع أسعار النفط العالمية بنحو 20% على أساس سنوي (من 84.9 إلى 67.8 دولار أمريكي للبرميل). وقد شكّلت الصادرات النفطية ما نسبته 68% من إجمالي الصادرات السلعية في الربع الثاني 2025م، مقارنة بـ 75% خلال الربع نفسه من العام السابق.

وعلى صعيد الميزان التجاري غير النفطي، اتسع العجز خلال الربع الثاني من عام 2025م بنسبة 11% على أساس سنوي ليبلغ نحو 148 مليار ريال، مقارنة بـ 134 مليار ريال في الفترة المماثلة من عام 2024م. وبأثر هذا الاتساع رغم الأداء القوي للصادرات غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير)، والتي سجلت نمواً بنسبة 18% على أساس سنوي لتصل إلى نحو 88 مليار ريال، وهو أعلى مستوى تاريخي، متجاوزة متوسط الخمس سنوات الماضية البالغ 73 مليار ريال. وبلغت قيمة إعادة التصدير نحو 33 مليار ريال خلال الربع الثاني من عام 2025م، مسجلة نمواً سنوياً لافتاً بنسبة 46% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وقد مثلت إعادة التصدير ما نسبته 37% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وما يعادل 12% من إجمالي الصادرات السلعية.

الشكل (12): معدل نمو الصادرات والواردات والتبادل التجاري (نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وعلى صعيد مكونات الصادرات غير النفطية، جاءت منتجات الصناعات الكيماوية في المرتبة الأولى خلال الربع الثاني من عام 2025م بقيمة بلغت نحو 20 مليار ريال، ما يمثل 23% من الإجمالي، محققة نمواً سنوياً بنسبة 6% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وحلت الآلات والأجهزة الكهربائية في المرتبة الثانية بقيمة 19 مليار ريال (نحو 22% من الإجمالي) مسجلة نمواً استثنائياً بلغ 120% على أساس سنوي. فيما جاءت اللدائن ومصنوعاتها في المرتبة الثالثة بقيمة 18 مليار ريال (ما يعادل 20% من الإجمالي) مسجلة انخفاضاً طفيفاً نسبته 3% مقارنة بالعام السابق.

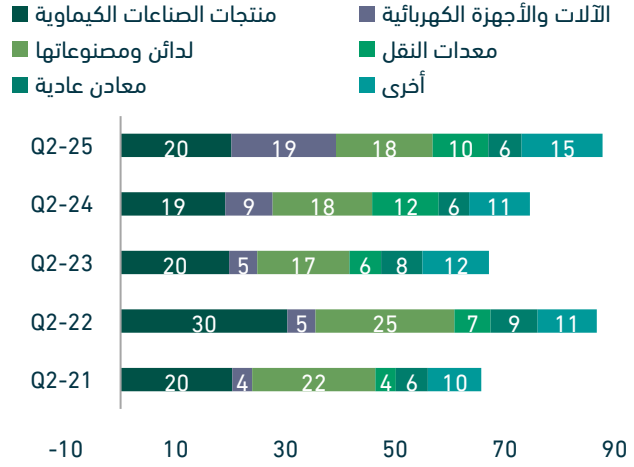


التجارة الخارجية

حافظت الإمارات العربية المتحدة على الحصة الأكبر من الصادرات السعودية غير النفطية

الشكل (13): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

تصدّرت الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي الصادرات السعودية غير النفطية خلال الربع الثاني من عام 2025م، بقيمة بلغت نحو 26 مليار ريال، ما يمثل نسبته 29% من إجمالي الصادرات غير النفطية في هذه الفترة. وقد تركزت الصادرات السعودية إلى الإمارات بشكل رئيسي في فئتي "الآلات والأجهزة الكهربائية" و"عربات ومعدات النقل"، واللّتين استحوذتا معاً على نحو 75% من إجمالي الصادرات غير النفطية المتجهة للإمارات، بما في ذلك الصادرات المعاد تصديرها.

واحتلت الهند المرتبة الثانية بين أكبر مستوردي الصادرات السعودية غير النفطية خلال الربع الثاني من عام 2025م، بقيمة بلغت نحو 8 مليار ريال، ما يعادل 9% من إجمالي الصادرات غير النفطية. وقد تصدّرت منتجات "الصناعات الكيماوية" قائمة السلع المصدّرة إلى الهند، مستحوذة على نحو 52% من إجمالي الصادرات المتجهة إليها.

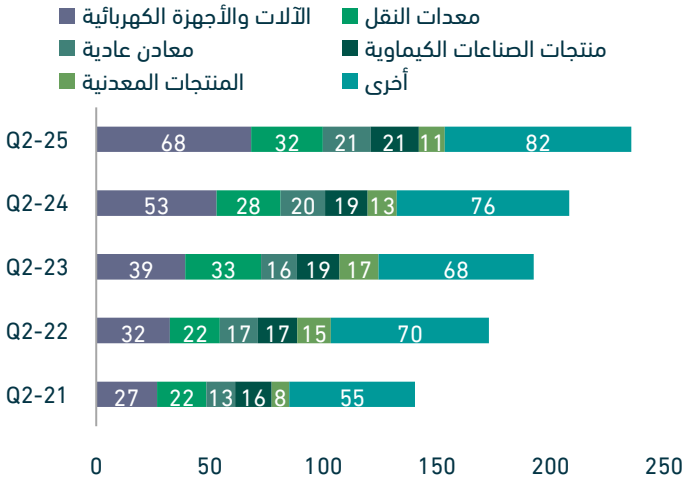
وجاءت الصين في المرتبة الثالثة بين أكبر مستوردي الصادرات السعودية غير النفطية خلال الربع الثاني من عام 2025م، بقيمة بلغت نحو 6 مليار ريال، أي ما يعادل 7% من إجمالي الصادرات غير النفطية. وقد تركزت الصادرات المتجهة إلى الصين في فئتي "اللدائن والمطاط ومصنوعاتها" و"الصناعات الكيماوية" اللّتان استحوذتا معاً على نحو 77% من إجمالي الصادرات السعودية غير النفطية إلى الصين.

من جانب آخر، شهدت واردات المملكة خلال الربع الثاني من عام 2025م نمواً بنسبة 13% على أساس سنوي، لتصل إلى 236 مليار ريال.

ويُعزى هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى زيادة واردات "الآلات والأجهزة الآلية وما يشابهها" بنسبة 29% على أساس سنوي لتبلغ قيمتها نحو 68 مليار ريال، ما جعلها تحتل المرتبة الأولى وتشكل 29% من إجمالي الواردات. وفي المرتبة الثانية جاءت "عربات ومعدات النقل"، والتي مثلت 13% من إجمالي الواردات، مسجلة نمواً سنوياً قدره 12% خلال الربع الثاني من عام 2025م. أما "المعادن العادية ومنتجاتها"، فحلت في المرتبة الثالثة، محققة نمواً بنسبة 8% لتشكّل ما نسبته 9% من إجمالي الواردات.

الشكل (14): الواردات حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

حافظت الصين على مركزها كأكبر مورّد للمملكة خلال الربع الثاني من عام 2025م، حيث بلغت قيمة الواردات منها نحو 65 مليار ريال، أي ما يعادل 27% من إجمالي الواردات. وقد تركزت الواردات من الصين بشكل رئيسي في فئة "الآلات والأجهزة الآلية وما يشابهها"، والتي بلغت قيمتها 32 مليار ريال، ممثلة ما نسبته 50% من إجمالي الواردات من الصين خلال هذه الفترة.

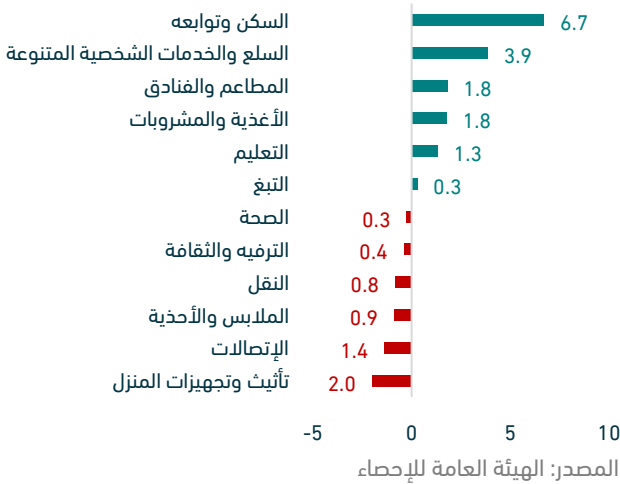
جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بين أكبر الموردين للمملكة خلال الربع الثاني من عام 2025م، بقيمة 20 مليار ريال (9% من الإجمالي). وتصدّرت الآلات والأجهزة الآلية الواردات منها بقيمة 6 مليار ريال (31% من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية). احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بين الموردين للمملكة خلال الربع الثاني من عام 2025م، بقيمة 15 مليار ريال (6% من الإجمالي). وتصدّرت الأحجار الكريمة الواردات منها بقيمة 6 مليارات ريال (40% من إجمالي واردات الإمارات العربية المتحدة).

سجلت واردات السلع الرأسمالية والوسيطة نمواً سنوياً ملحوظاً بنسبة 17% خلال الربع الثاني من عام 2025م، لتشكّل ما نسبته 70% من إجمالي الواردات، وفي المقابل، شكّلت واردات السلع الاستهلاكية النهائية ما نسبته 30% من إجمالي الواردات، مسجلة نمواً طفيفاً بلغت نسبته 5% على أساس سنوي.



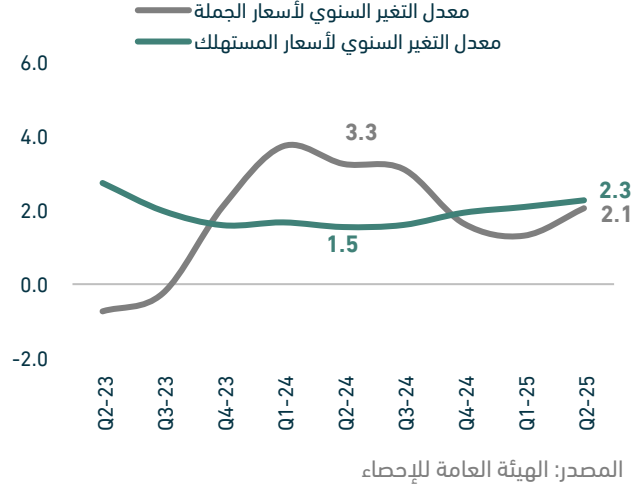
استقرار معدلات التضخم خلال الربع الثاني 2025م

الشكل (16): معدل التغير السنوي في أقسام سلة المستهلك للربع الثاني من عام 2025م (نسبة مئوية)



وتشير البيانات إلى استقرار معدلات التضخم في المملكة عند مستويات منخفضة رغم الضغوط المختلفة التي تؤثر على الاقتصاد المحلي. حيث واجهت الأسواق بعض التحديات المرتبطة بزيادة الطلب، خاصة في قطاع المساكن ومواد البناء. والجدير بالذكر أن معدلات التضخم في المملكة تعد منخفضة نسبيًا مقارنة بباقي دول مجموعة العشرين حيث حلت في المرتبة التاسعة وذلك بفضل التدابير الاستباقية والسياسات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء ارتفاع الأسعار.

الشكل (15): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وأسعار الجملة (نسبة مئوية)



سجل متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 113.6 نقطة خلال الربع الثاني من عام 2025م، مرتفعًا بنسبة 2.3% على أساس سنوي، ومدفوعًا في المقام الأول بارتفاع مجموعة السكن وتوابعه بنسبة 6.7%، حيث تمثل هذه المجموعة 25.5% من إجمالي وزن المؤشر.

ويعزى الارتفاع في أسعار السكن لزيادة الإيجارات المدفوعة للسكن بنسبة 7.6% في شهر يونيو من عام 2025م. بالإضافة إلى ما تشهده المملكة في السنوات الأخيرة من مشاريع نوعية ضخمة في المدن الكبرى خاصة في الرياض.

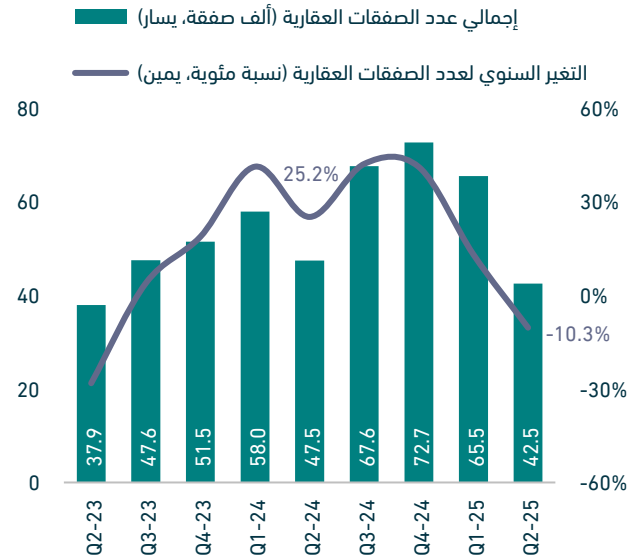
كما ساهمت بعض الأقسام في زيادة مؤشر أسعار المستهلك على أساس سنوي، حيث سجل قسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة ارتفاعًا بنسبة 3.9%، يليه قسمي الأغذية والمشروبات، المطاعم والفنادق بارتفاعات متساوية بنحو 1.8%. كذلك سجل قسم التعليم ارتفاعًا بنسبة 1.3%. وفي المقابل، شهدت بعض الأقسام انخفاضات على أساس سنوي، حيث سجل قسم تأثيث وتجهيزات المنزل، وقسم الاتصالات وقسم النقل تراجعًا بنحو 2.0%، و0.8%، و1.4% على التوالي.

وفيما يخص أسعار الجملة، بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي لها 157.3 نقطة خلال الربع الثاني من عام 2025م، مرتفعًا بنسبة 2.1% على أساس سنوي، مدفوعًا بارتفاع قسم السلع الأخرى القابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 4.3%، حيث يشكل هذا القسم 33.7% من إجمالي وزن المؤشر. كما سجل قسم منتجات الزراعة وصيد الأسماك ارتفاعًا بنسبة 4.4%، بينما سجل قسم المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 0.2%. ويعكس الارتفاع السنوي في المؤشر في الربع الثاني من عام 2025م استمرار الزيادة في أسعار الجملة خلال الفترة مما يؤثر على تكلفة السلع والخدمات في الأسواق المحلية وبالتالي أسعار السلع النهائية للمستهلكين.

وفي المقابل، انخفضت بعض مكونات المؤشر على أساس سنوي، حيث سجل قسمي الخامات والمعادن، والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات تراجعًا بنحو 1.4%، و0.2%، و0.2% على التوالي.

تراجع عدد الصفقات العقارية المنفذة خلال الربع الثاني 2025م

الشكل (17): عدد الصفقات العقارية



المصدر: وزارة العدل

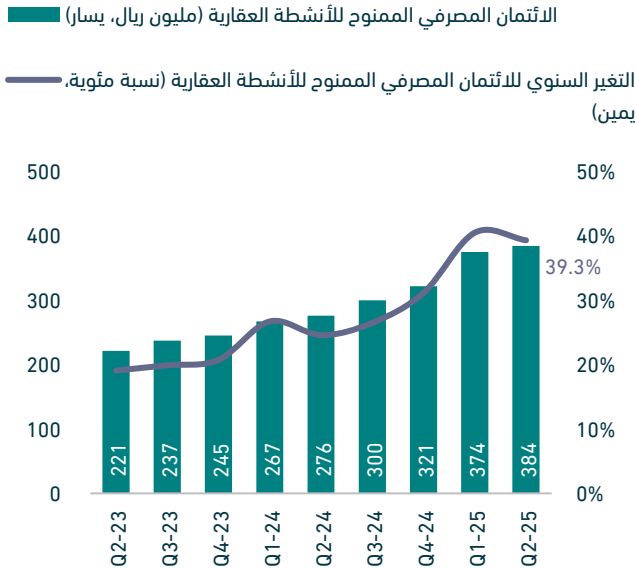
سجل السوق العقاري في المملكة خلال الربع الثاني من عام 2025م نحو 42.5 ألف صفقة عقارية منفذة، بانخفاض نسبته 10.3% مقارنة بالربع المماثل من عام 2024م، فيما بلغت القيمة الإجمالية للصفقات نحو 45.3 مليار ريال.

وفي القطاع السكني، بلغ عدد الصفقات حوالي 38.5 ألف صفقة، منخفضة بنسبة 6.7% على أساس سنوي، وبلغت قيمة هذه الصفقات نحو 29.7 مليار ريال، أما في القطاع التجاري، فقد بلغ عدد الصفقات 2.7 ألف صفقة، وبلغت القيمة الإجمالية للصفقات التجارية نحو 13.2 مليار ريال.

فيما سجل القطاع الزراعي والذي يمثل 3.0% فقط من إجمالي الصفقات العقارية تراجعاً بنسبة 21.4% على أساس سنوي بحوالي 1.3 ألف صفقة منفذة وبقية تتجاوز 2.3 مليار ريال.

أما فيما يخص التمويل العقاري، فقد سجل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة العقارية نمواً سنوياً بلغ 39.3% على أساس سنوي. مرتفعاً من 275 مليار ريال في الربع الثاني 2024م إلى 383.9 مليار ريال في الربع الثاني 2025م، ويعكس هذا الأداء توسعاً في التمويل المصرفي.

الشكل (18): الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة العقارية



المصدر: البنك المركزي السعودي

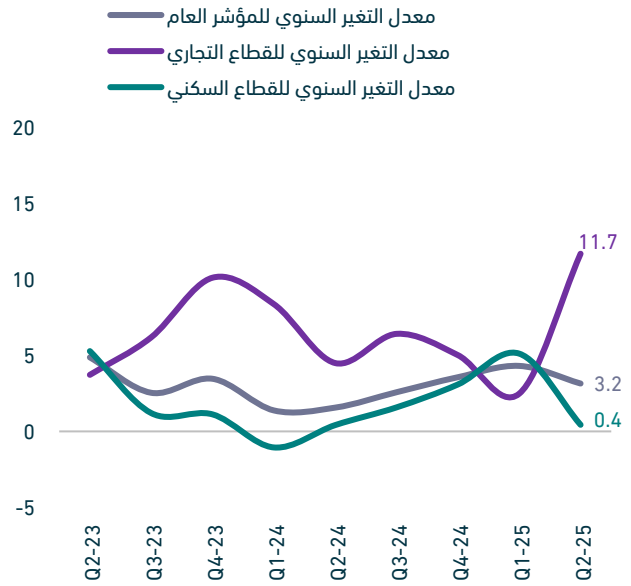
كما سجل التمويل السكني الجديد للأفراد المقدم من قبل البنوك التجارية وشركات التمويل وكذلك إجمالي القروض العقارية الموجهة للأفراد خلال الربع الثاني من عام 2025م، نمواً بنسبة 3.6% و 10.9%، على التوالي.

ويأتي هذا الأداء في ظل تراجع الصفقات العقارية بنسبة 10% في الربع الثاني 2025م، ما قد يشير إلى أن جزء من التمويل موجه لمشاريع طويلة الأجل أو لإعادة تمويل أنشطة عقارية قائمة.



ارتفاع بنسبة 3.2% في الرقم القياسي لأسعار العقارات خلال الربع الثاني 2025م

الشكل (19): معدل التغير للرقم القياسي العام للعقارات
(نسبة مئوية، أساس سنوي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

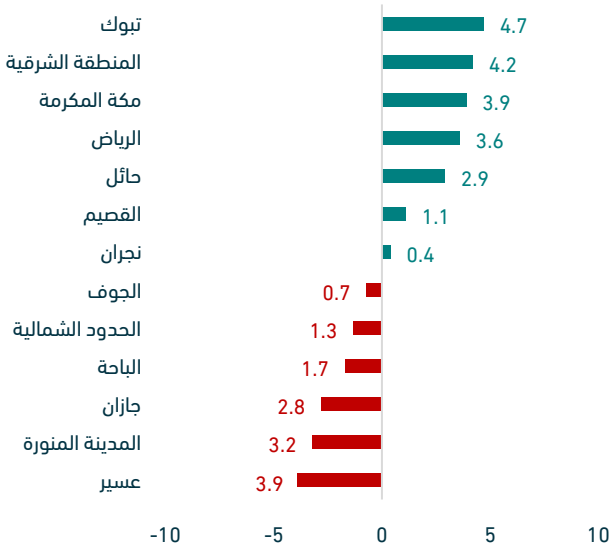
شهد مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في المملكة ارتفاعاً سنوياً بنسبة 3.2% خلال الربع الثاني من عام 2025م مسجلاً 105.0 نقطة وهو أقل أداء من نموه الربع الماضي عندما ارتفع بنسبة 4.3%. وسجلت أسعار القطاع السكني ارتفاعاً طفيفاً بـ 0.4% على أساس سنوي. إذ سجلت الأراضي السكنية والفلل والدور السكني، ارتفاعاً سنوياً بلغ 0.2%، 3.2%، 1.5% على التوالي في الربع الثاني من عام 2025م، بينما انخفضت أسعار الشقق بنسبة 0.7% على أساس سنوي.

وسجلت أسعار القطاع التجاري ارتفاعاً بنسبة 11.7% على أساس سنوي، حيث سجلت أسعار الأراضي والمعارض والعمائر التجارية ارتفاعاً بنسبة 12.7%، 4.1%، 2.7% على التوالي، نتيجة الطلب المتزايد على المساحات التجارية، إلى جانب تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وفي المقابل، شهد القطاع الزراعي تراجعاً سنوياً مدفوعاً بانخفاض أسعار الأراضي الزراعية بنسبة 0.9%.

وعلى الرغم من الارتفاع السنوي للرقم القياسي لأسعار القطاع التجاري، إلا أن تأثيره في الرقم القياسي العام كان محدوداً نظراً للتوزيع النسبي للمؤشر، حيث يمثل القطاع السكني 72.7% من إجمالي وزن المؤشر بينما القطاعين التجاري والزراعي يمثلان 25.4% و 1.9% على التوالي. وبحسب التقسيم الإداري للمناطق، سجلت منطقة تبوك أعلى معدل زيادة سنوية في أسعار العقارات خلال الربع الثاني من عام 2025م بنسبة 4.7%، تلتها المنطقة الشرقية بنسبة 4.2%، ثم مكة المكرمة بنسبة 3.9%.

الشكل (20): النمو السنوي للرقم القياسي للعقارات
حسب المنطقة
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

في حين بلغ معدل النمو السنوي في الرياض 3.6%. في المقابل، شهدت ستة مناطق إدارية انخفاضاً في أسعار العقارات، حيث كانت مناطق عسير والمدينة المنورة وجازان الأكثر تراجعاً بنسبة 3.9%، 3.2%، 2.8% على التوالي. أما مناطق الباحة والحدود الشمالية والجوف، فسجلت انخفاضات طفيفة بلغت 1.7%، 1.3%، 0.7% على التوالي مقارنة بالعام السابق.

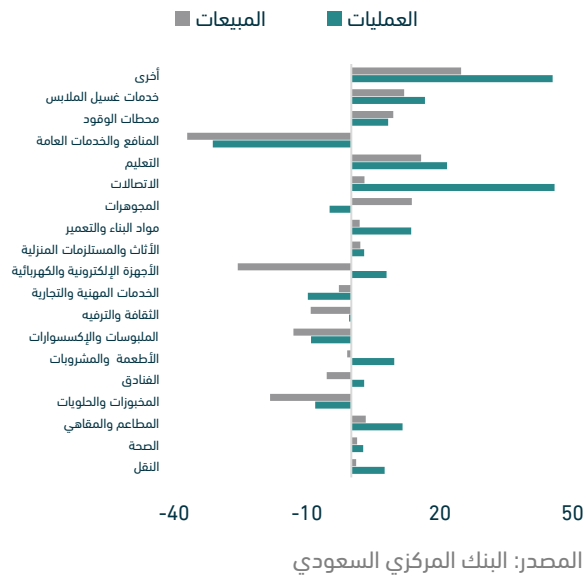
ويلاحظ تباطؤ النمو السنوي لأسعار العقارات بمنطقة الرياض مقارنة بالربع السابق إذ انخفض على أساس ربعي بواقع 3.1%، إلا أن الرقم القياسي له لا يزال عند مستويات مرتفعة مقارنة بالمناطق الأخرى، وحرصاً على تحقيق التوازن في القطاع العقاري، فقد صدرت التوجيهات الكريمة في الربع الأول 2025م باتخاذ عدد من الإجراءات في هذا الشأن لزيادة العرض العقاري وللمساهمة في تخفيض حدة ارتفاع الأسعار والإيجارات في مدينة الرياض.



نقاط البيع والسحوبات النقدية

ارتفاع إنفاق المستهلكين بنسبة 2.16% في الربع الثاني 2025م

الشكل (22): معدل التغير السنوي في عمليات نقاط البيع حسب القطاعات للربع الثاني 2025م (نسبة مئوية)

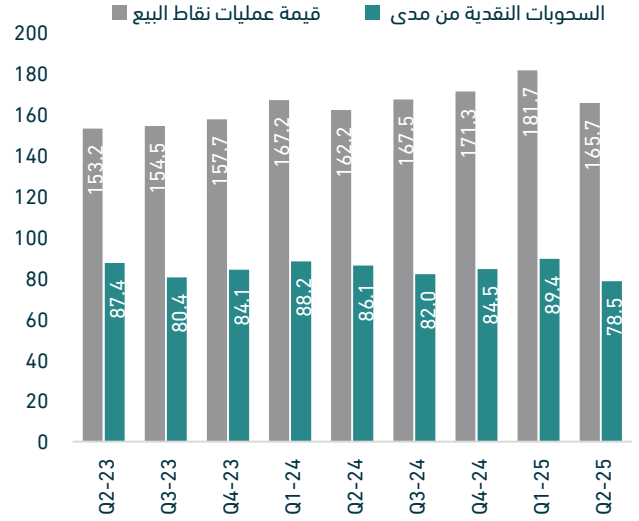


ونمت عمليات الدفع الإلكتروني مع تفضيل المستهلكين استخدام البطاقات الائتمانية والمحافظ الإلكترونية في عمليات الشراء، إذ ارتفعت قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية بمعدل 65.9% في الربع الثاني من عام 2025م، أما عدد عمليات التجارة الإلكترونية فقد ارتفعت لقرابة 53.3%، وأما الدفع عبر أجهزة الجوال فارتفعت بـ 9.7%، وانخفض الدفع بواسطة بطاقات مدى بنسبة 3.3%.

وتُلاحظ أن النمو في قيمة عمليات نقاط البيع يتزامن مع نمو القروض الاستهلاكية التي نمت بنسبة 4% في الربع الثاني من عام 2025م مقارنة بنفس الربع من العام الماضي، وبدل على لجوء مجموعة من المستهلكين للاقتراض لتغطية الاستهلاك.

ورغم النمو المعتدل نسبياً في قيمة مبيعات نقاط البيع إلا أن النمو في عدد العمليات مرتفع نسبياً وقد يعني أن المستهلكين يقومون بمزيد من عمليات الشراء الصغيرة بدلاً من الكبيرة. ويعتبر الاقتصاد الرقمي هو المستفيد الأكبر من تغير نمط الإنفاق الاستهلاكي، بينما استمرار الاعتماد على القروض الاستهلاكية قد يشير إلى احتمالية ظهور مخاطر مالية مستقبلية.

الشكل (21): نقاط البيع والسحوبات النقدية (مليار ريال)



استمر إنفاق المستهلكين خلال الربع الثاني من عام 2025م في الارتفاع ولكن بوتيرة معتدلة، حيث بلغت قيمة عمليات نقاط البيع نحو 165.70 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 2.16% على أساس سنوي.

ومن حيث عدد عمليات نقاط البيع، شهد الربع الثاني 2025م ارتفاعاً بقرابة 11% على أساس سنوي إلى 2.8 مليار عملية، وتلاحظ تركيز العدد الأكبر من العمليات في قطاع المطاعم والمقاهي بقرابة 699 مليون عملية، وسجل قطاع الاتصالات أعلى نمو سنوي بلغ حوالي 46% في عدد العمليات.

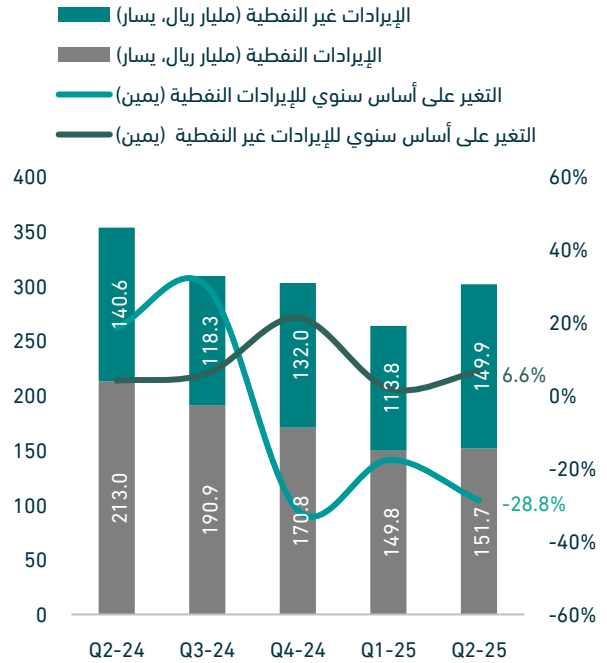
ومن حيث القيمة، كان النمو الأعلى في مبيعات نقاط البيع في قطاع أخرى بقرابة 24.8%، ويليه قطاع التعليم، إذ بلغ معدل نموه 15.8% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وعلى الجانب الآخر كانت مبيعات قطاعات المنافع العامة، والأجهزة الإلكترونية والكهربائية، والمخبوزات والحلويات، هي الأكثر تراجعاً، إذ انخفضت بنسبة 37.1%، و 25.6%، و 18.4% على التوالي مقارنة بالربع الثاني من عام 2024م.

وفيما يخص السحوبات النقدية من مدى فقد انخفضت في الربع الثاني من عام 2025م بنحو 8.8% لتصل إلى 78.52 مليار ريال، مقارنة بسحوبات الربع الثاني من العام السابق، ويعكس الانخفاض في السحوبات النقدية تراجعاً مستمراً في الاعتماد على النقد وبالمقابل تبني أوسع للوسائل الإلكترونية.



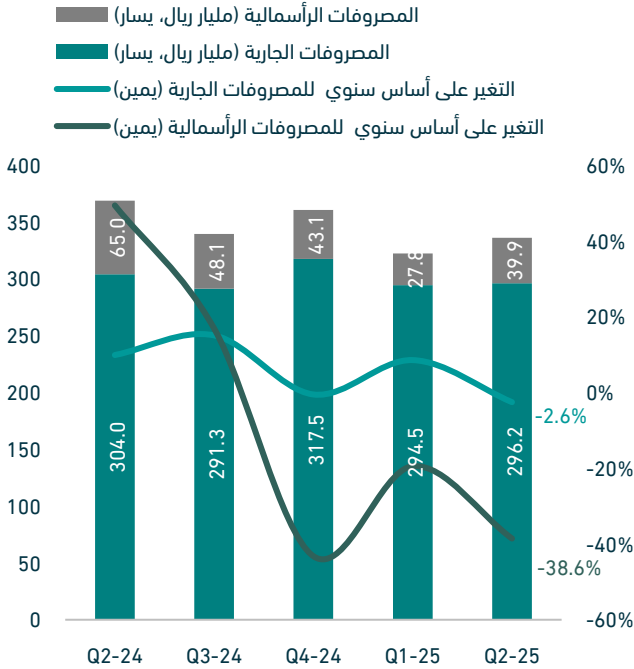
استمرار النمو في الإيرادات غير النفطية، وذلك لزيادة الطلب المحلي

الشكل (23): الإيرادات



المصدر: وزارة المالية

الشكل (24): المصروفات



المصدر: وزارة المالية

ومن جهة الإنفاق، تراجع المصروفات العامة للدولة في الربع الثاني من عام 2025م بنسبة 8.9% على أساس سنوي لتبلغ 336.1 مليار ريال، نتيجة تراجع المصروفات الجارية بنسبة 2.6% لتصل إلى 296.2 مليار ريال، وتراجع المصروفات الرأسمالية بنسبة 38.6% لتصل إلى 39.9 مليار ريال، مما يعكس تحسناً في كفاءة الإنفاق.

وبتحليل بنود الإنفاق، نلاحظ أن تعويضات العاملين استحوذت على النصيب الأكبر من المصروفات الحكومية الفعلية بنسبة 41.8% حيث بلغت 140.4 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2025م، ومرتفعة بنسبة 0.4% على أساس سنوي، ويأتي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات في المرتبة الثانية بنسبة 21.9% من إجمالي المصروفات وبقيمة 73.6 مليار ريال، متراجعاً بنسبة 2.6% مقارنة بالربع الثاني من عام 2024م.

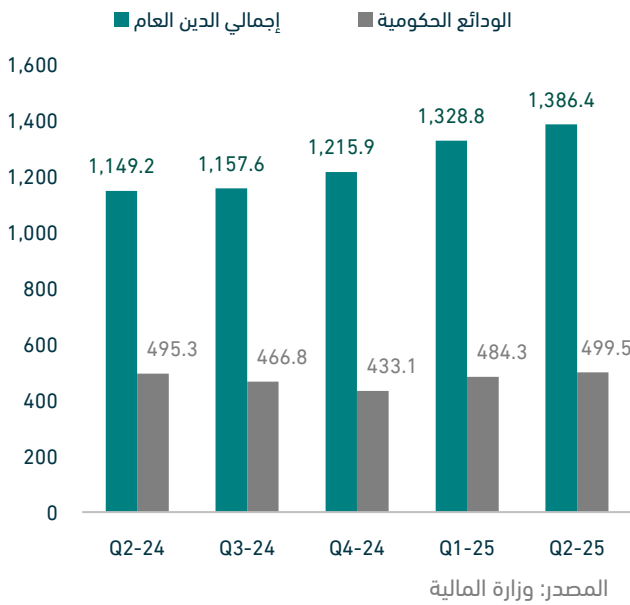
انخفضت الإيرادات العامة للدولة بنسبة 14.7% على أساس سنوي لتسجل 301.6 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2025م. وقد بلغ إجمالي الإيرادات النفطية 151.7 مليار ريال متراجعاً بنسبة 28.8%، ويعزى ذلك إلى تراجع متوسط سعر خام برنت بنحو 20% خلال الربع الثاني من عام 2025م، مقارنة بالربع الثاني من عام 2024م، بسبب التقلبات في الأسواق العالمية بسبب حالة عدم اليقين، في المقابل بلغت الإيرادات غير النفطية 149.9 مليار ريال، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 6.6%؛ مدعومة بنمو الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، والضرائب الأخرى، والإيرادات الأخرى بنسب 6.8% و6.9% و15.9% و6.1% و4.4% على التوالي.

وتعادل الإيرادات غير النفطية 49.7% من إجمالي إيرادات الدولة، ويأتي ذلك نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل. كما استمرت الإيرادات غير النفطية في أن تكون مصدراً مهماً لتمويل مصروفات الدولة، إذ مولت 44.6% من الإنفاق الحكومي خلال الربع الثاني من عام 2025م.



انخفاض العجز في الربع الثاني من عام 2025م، وذلك لتحسن في الإيرادات غير النفطية

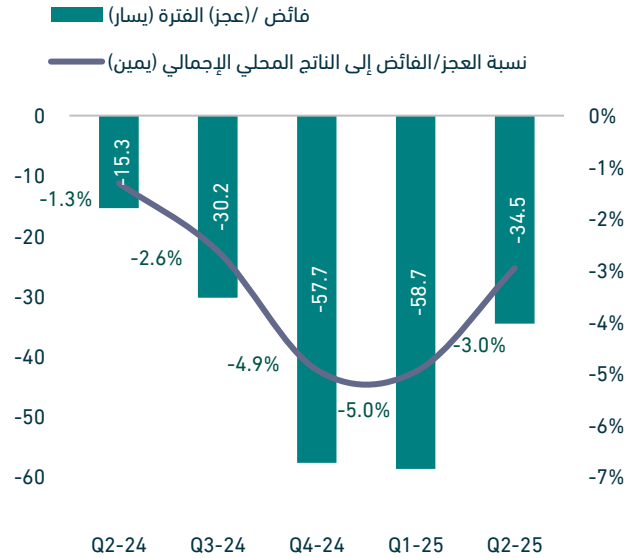
الشكل (26): الدين العام والودائع الحكومية (مليار ريال)



وقد ارتفع كل من الدين الداخلي والدين الخارجي إلى 871.3 مليار ريال و515.1 مليار ريال على التوالي بنهاية الربع الثاني من عام 2025م، بزيادة 28.1% للدين الداخلي، و9.9% للدين الخارجي على أساس سنوي.

وبحسب البيانات الصادرة من المركز الوطني لإدارة الدين، تعتبر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية حيث بلغت 31.9% بنهاية الربع الثاني من عام 2025م، في ظل قوة الائتمان في المملكة. وفي شهر يوليو من عام 2025م ثبتت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" تصنيف المملكة الائتماني عند مستوى A+ مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وهو ما يعكس التحسن في الأداء الاقتصادي والمالي نتيجة الجهود المبذولة في تنفيذ رؤية السعودية 2030.

الشكل (25): الميزانية العامة: فائض / (عجز) الفترة (مليار ريال)



سجلت الميزانية العامة للمملكة عجزاً مالياً قدره 34.5 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2025م، مقارنة بعجز قدره 58.7 مليار ريال في الربع السابق له. ويعزى ذلك التراجع إلى تحسن في الإيرادات غير النفطية على الرغم من تراجع الإيرادات النفطية. وتواصل المملكة تحقيق أهداف اقتصادية طموحة ترتقي بمستوى الخدمات وتزيد الإنتاجية وتشجع الاستثمارات من القطاع الخاص والتي من المتوقع أن تدر عوائد مالية ضخمة في المستقبل.

وارتفعت الودائع الحكومية لتبلغ 499.5 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2025م وبارتفاع نسبته 0.8% مقارنة بالربع الثاني من عام 2024م.

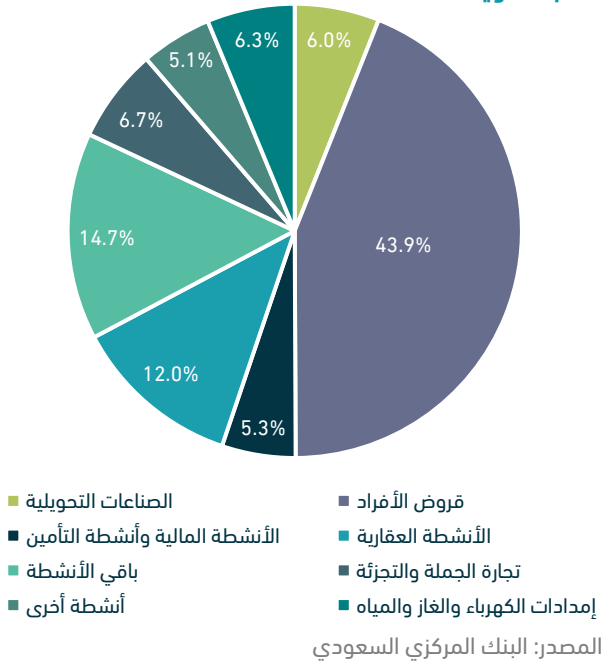
وفيما يخص إجمالي الدين العام، نلاحظ ارتفاعه بنحو 20.6% على أساس سنوي بنهاية الربع الثاني من عام 2025م ليسجل 1,386.4 مليار ريال مقارنة بـ 1,149.2 مليار ريال بنهاية نفس الربع من العام السابق. ويعكس الارتفاع في إجمالي الدين العام، التوجه نحو تنويع مصادر التمويل بما يضمن استدامة الإنفاق على المشروعات الكبرى والبنى التحتية، دون التأثير سلباً على السيولة المحلية، ويساعد هيكل الدين الذي يميل نحو التمويل طويل الأجل في تقليل مخاطر إعادة التمويل، ويدعم جهود الدولة في تعزيز استثماراتها في القطاعات الواعدة مثل الطاقة المتجددة، ودعم الموازنة على المدى الطويل، وكذلك الاحتياطات لمواجهة التقلبات المحتملة في السوق.



الأداء النقدي

ارتفاع المعروض النقدي وزيادة في الائتمان المصرفي الممنوح

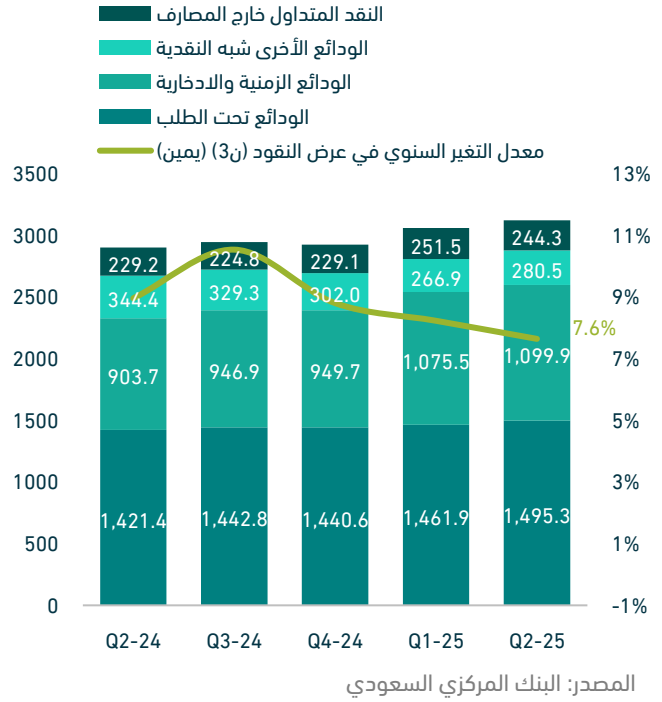
الشكل (28): نسبة الائتمان الممنوح إلى إجمالي الائتمان المصرفي وفقًا للنشاط الاقتصادي في الربع الثاني 2025م (نسبة مئوية)



كما سجل إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الثاني من عام 2025م نموًا سنويًا بنسبة 15.8% ليصل إلى 3,186 مليار ريال. وجاء هذا النمو مدفوعًا بزيادة الائتمان الممنوح للأفراد والأنشطة العقارية، والتي استحوذت مجتمعة على 55.9% من إجمالي الائتمان، بقيمة 1,398 مليار ريال و383.8 مليار ريال على التوالي. حيث عزز هذا النمو ثقة المستهلكين والإنفاق الاستهلاكي القوي ووجود برامج دعم حكومية مما جعل الحاجة للتمويل أقوى من أثر أسعار الفائدة المرتفعة.

كذلك، ساهم كل من قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع إمدادات الكهرباء والغاز والمياه وقطاع الصناعات التحويلية بحوالي 6.7%، 6.3%، و6.0% على التوالي من إجمالي الائتمان، بقيمة تقدر بحوالي 213.1 و199.3 و192.2 مليار ريال على التوالي.

الشكل (27): مكونات عرض النقود (ن3) (نسبة مئوية، مليار ريال)



شهد إجمالي عرض النقود (ن3) ارتفاعًا بنسبة 7.6% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2025م ليصل إلى 3,120 مليار ريال. وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 47.9% من إجمالي عرض النقود، وكذلك مثلت الودائع الزمنية والادخارية ما نسبته 35.3%. والودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 9.0%، والنقد المتداول خارج المصارف ما نسبته 7.8%.

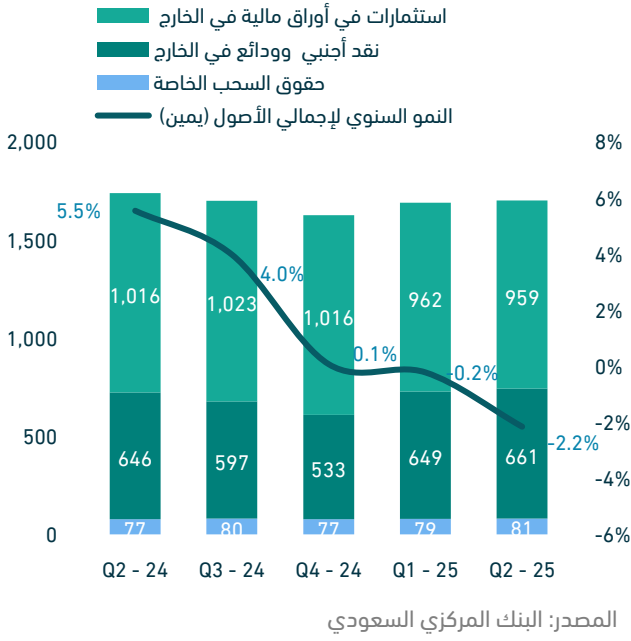
ويُعزى هذا النمو في عرض النقود (ن3) إلى ارتفاع النقد المتداول خارج المصارف، والودائع الزمنية والادخارية على أساس سنوي بنسبة 6.6% و21.7% على التوالي. كما سجل إجمالي الودائع تحت الطلب ارتفاعًا على أساس سنوي بنسبة 5.2%. في حين سجل إجمالي الودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضًا بلغ 18.5% على أساس سنوي.



الأداء النقدي

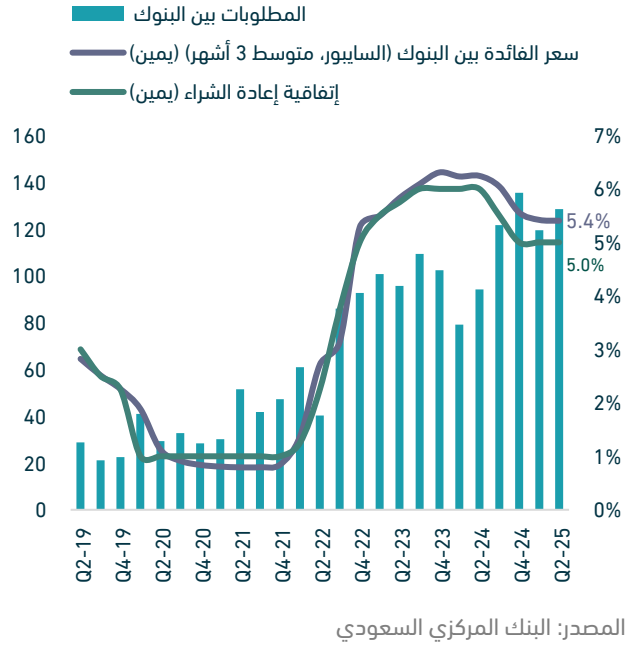
ثبات أسعار الفائدة وانخفاض في إجمالي الأصول الاحتياطية

الشكل (30): الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي
(نسبة مئوية، مليار ريال)



سجلت الأصول الاحتياطية للمملكة تراجعاً سنوياً بلغ 2.2% في الربع الثاني من عام 2025م، لتبلغ 1,716 مليار ريال مقابل 1,754 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام الماضي. ويُعزى هذا التراجع أساساً إلى انخفاض الاستثمارات في الأوراق المالية بالخارج بنسبة 5.5%، والتي تشكل أكثر من نصف إجمالي الاحتياطيات (959 مليار ريال). في المقابل، ارتفع النقد الأجنبي والودائع بالخارج بنسبة 2.2% ليصل إلى 660.6 مليار ريال، كما زادت حقوق السحب الخاصة بنسبة 5.2% إلى 81.3 مليار ريال. بينما تراجع وضع المملكة للاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة طفيفة بلغت 0.4% إلى 13.2 مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب النقدي عند 1.6 مليار ريال دون تغيير.

الشكل (29): مؤشرات نقدية (أسعار الفائدة، والمطلوبات بين البنوك)
(نسبة مئوية، مليار ريال)

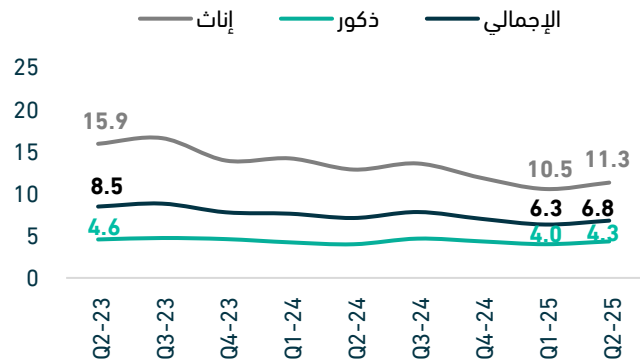


تُثبت البنك المركزي السعودي سعر الريبو عند 5.0% خلال الربع الثاني من عام 2025م. وعزز ذلك الزيادة في المعروض النقدي (ن3) خلال نفس الفترة، كما شهدت المطلوبات بين البنوك ارتفاعاً لتصل إلى 128.4 مليار ريال مقارنة بـ 119.5 مليار ريال في الربع السابق، وبارتفاع سنوي بلغ 36.5%. كما سجل سعر الفائدة بين البنوك (السايبور) انخفاضاً خلال الربع الثاني 2025م ليصل إلى 5.40% مقارنة بـ 5.42% في الربع السابق له.



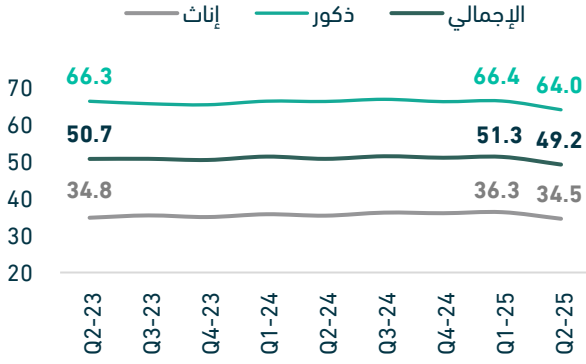
تصاعد معدلات البطالة بين السعوديين في الربع الثاني 2025

الشكل (31): معدل البطالة بين السعوديين
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

الشكل (32): معدل المشاركة
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

وفيما يخص متوسط الأجر الشهري للمشتغلين السعوديين فقد استقر متوسط الأجر في الربع الثاني من عام 2025م دون تغيير مقارنة بالربع السابق، ليسجل 11,034 ريال. على الرغم من ارتفاع متوسط الأجور للذكور بمقدار 2.0% إلا أن تراجع متوسط الأجور للإناث بنسبة 6.0% أدى لاستقرار الأجر الشهري الإجمالي للمشتغلين السعوديين.

شهد سوق العمل السعودي خلال الربع الثاني من عام 2025م تطورات ملحوظة تعكس تبايناً في ديناميكيات العرض والطلب على الوظائف. فعلى الرغم من استمرار الجهود الحكومية لتعزيز التوظيف وتنويع فرص التوظيف في مختلف القطاعات، إلا أن معدلات البطالة بين السعوديين سجلت ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بالربع السابق.

وتعكس هذه المؤشرات أهمية مواصلة الإصلاحات الهيكلية في سوق العمل، وتعزيز برامج التدريب والتأهيل، وتوسيع قاعدة الفرص النوعية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في بناء سوق عمل أكثر كفاءة واستدامة.

بلغ معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الثاني من عام 2025م، 6.8% مرتفعاً بمقدار 0.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق. يعزى هذا الارتفاع لمعدل البطالة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث بمقدار 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 11.3%، وكذلك ارتفاع البطالة بين الذكور بمقدار 0.3 نقطة مئوية ليصل إلى 4.3%.

وعلى أساس سنوي، تراجع معدل البطالة بين السعوديين بمقدار 0.3 نقطة مئوية، على الرغم من ارتفاع معدل البطالة بين الذكور بمقدار 0.3 نقطة مئوية، إلا أن تراجع البطالة بين الإناث بمقدار 1.5 نقطة مئوية نتيجة الإصلاحات الجارية في سياسات سوق العمل كان لها التأثير الأكبر على المؤشر.

وبالنسبة إلى معدل البطالة للسكان فقد ارتفع بمقدار 0.5 نقطة مئوية في الربع الثاني من عام 2025م إلى 3.2% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفض بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنة بالربع المماثل من عام 2024م.

تراجع معدل مشاركة السعوديين في القوى العاملة بمقدار 2.1 نقطة مئوية على أساس ربعي، ليصل إلى 49.2% في الربع الثاني من عام 2025م. ويعزى ذلك لتراجع كلاً من معدل مشاركة الذكور بمقدار 2.4 نقطة مئوية ليصل إلى 64.0%، وكذلك معدل مشاركة الإناث بمقدار 1.8 نقطة مئوية ليصل إلى 34.5%.



إخلاء مسؤولية

أُعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو التقرير، أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير، أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.